

## المقدمة

لم يعد دور هيئات الرقابة الشرعية مقتصرًا على فتاوى وقرارات محدودة مبنية على ، ولم يعد عملها ومهامها ثانوية استشارية ، فهي اليوم تمحن وتواجه واقع ميراث اقتصادي ضخم مرهون قلبه وأطرافه للربا وأفاته ، وقد تطور فعلاً عمل المؤسسات المالية الإسلامية <sup>(1)</sup> ، وتنحئت مرحلة التجربة وهي الآن في أوائل مراحل التنافس واقتراض الفرص في صنفقات كبيرة وعملقة محلياً ودولياً ، وهذه مرحلة تختلف فيها صيغ عديدة على عقد واحد ، وتشابك فيها المسائل ، وقد تختلط بالربا وشبهاته وتتقارب حتى لا يكاد يميز بينها إلا بخطير رفيع . لا يستخلص منه الحال من العرام إلا أصحاب الفقه وحسن النظر والتجربة ، من جمع بين أصالة فقه التدماء ، وإحاطة بنقه العصر وواقعه المستجدة .

واقع المؤسسات المالية الإسلامية يحكي توجه المسلمين وصحوتهم تجاه حرمة الربا وإصرارهم على حربه بدل محاربة الله ورسوله به .

وهذه الصحوة وهذا الإصرار في حب الله وعبادته صدقأً أثمر نهضة اقتصادية تقودها في جانب العمل الميداني المؤسسات المالية الإسلامية وتقود الجامعات الإسلامية الميدان النظري فيها . فالمؤسسات المالية الإسلامية اليوم هي الأداة الجديدة على جسم الاقتصاد المحلي والعالمي ، فهي وليد ترجي له الصحة والقدرة وسط خضم مؤسسات ضخمة عريقة في تنمية المال بل سكرى في تعميمه بأي طريق بالربا والغرر والجهالة ، حتى ابتكى اقتصاد ضخم قوى ظاهراً لكنه في الحقيقة متزهل مريض هزيل من داخله .

ما هي البورصات العالمية توج بالهزات الاقتصادية البنية أصلاً على المضاربات على المال وبالمال ، ولا تعنيها التنمية الاجتماعية على أو هبطت ، ولا الناس سعدوا أو شقوا ، أو افتقروا أو اغتروا بهذه الهزات المالية المتكررة علامة على المرض العزمن الذي سيأتي اليوم الذي يعلن فيه عن اليأس منه ومن علاجه وإفلاسه ، وينعى وقتلة الاقتصاد الرأسمالي . كما نعى بالأمس الاقتصاد الشيوعي . فمهمة المؤسسات المالية الإسلامية التمهيد للبديل ، وما ذلك على الله بعزيز .

(1) نستخدم عبارة : المؤسسات المالية الإسلامية ، وأحياناً المؤسسات للدلالة على البنوك والمصارف والشركات الإسلامية .

والهيئات الشرعية بمثابة الروح من جسد هذه المؤسسات ، فهي المعنية بالمنهج الاقتصادي المطهور أو المعدل أو البديل ، أو كلها مجتمعة ، ولا تقوم الهيئات بدورها ما لم توافق تطور الواقع فتعيشه وتحياه حياة أهله ، فتفتف على إيجابياته وسلبياته ، وتعرضه على أصول الشرع ومبادئه ، فتنتهي من الشوائب والآفات ، ثم تسكيه في قالب يحاكي الواقع ، ويعاشه ولكته لا يذوب فيه ، متغيرة بأصوله ومبادئه ، يرشده ويصحح الخلل الذي هو فيه .

والهيئات الشرعية إزاء ذلك بحاجة إلى تطوير نفسها وكيانها كي تقوى على مواكبة تطور المؤسسات المالية الإسلامية ، فترشد عملها شرعاً ، وترافق أعمالها المتشبعة المختلفة ميدانياً ، فما لم تكن الهيئة على قدر من الكفاءة والقدرة والاستيعاب والتماسك والجدية ، فلن تقوم بمهانتها ، ولن تؤدي من بعد المؤسسات دورها . أو تؤدي دوراً لا يمثل الاقتصاد الإسلامي الصافي من الكدر .

والى جانب حاجة هيئات الرقابة الشرعية إلى تطوير ذاتها ، هي بحاجة اكبر إلى تطوير آليات عملها ، فلا يكفيها الجلوس في غرف مغلقة ، تجتمع فيها في فترات متباينة ، فهذا ربما صلح في الفتاوى المسجدية أما سوق المعاملات وتعقيدات البورصات فشأن آخر ، فيجب أن تتعدد آليات الرقابة والمتابعة وتطور لتوافق الواقع والمستجدات . ولذا كانت أهمية هذا الموضوع ضرورية في شقين الأول : تطوير كيان هيئات الرقابة الشرعية . والثاني : تطوير آليات الرقابة الشرعية . فنقسم البحث إلى هذين القسمين .

فتتناول في القسم الأول : تطوير كيان هيئات الرقابة الشرعية .

تمهيد :

أولاً : تعريف هيئة الرقابة الشرعية .

ثانياً : شروط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية .

ثالثاً : أهداف ومهام هيئة الرقابة الشرعية .

رابعاً : استقلال هيئة الرقابة الشرعية .

خامساً : استمداد هيئة الرقابة الشرعية لالتزامية قراراتها .

سادساً : المهام الإضافية لهيئة الرقابة الشرعية .

سابعاً : اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية .

ثامناً : منهج هيئة الرقابة الشرعية في الفتوى والقرارات .

تاسعاً : خطأ أو تقصير هيئة الرقابة الشرعية .

القسم الثاني : تطوير آلية هيئات الرقابة الشرعية .

تمهيد :

أولاً : إدارة التدريب والبحوث والدراسات .

ثانياً : الرقابة الشرعية الداخلية .

ثالثاً : التقارير الدورية .

رابعاً : التقرير الختامي .

## القسم الأول

### تطوير كيان هيئات الرقابة الشرعية

تمهيد :

يختلف كيان هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في دورها وإلزامية قراراتها وفي أهدافها ومهامها ، وفي مدى استقلاليتها ، وفي عدد أعضائها ، واجتماعاتها ، ومنهج الوصول إلى القرارات والفتاوی ، وهذا وغيره من الاختلاف يظهر في هيئات الرقابة بمعظمه الاختلاف والفرقة ، ويورث لدى المتعاملين أفراداً أو مؤسسات أخرى إسلامية وغير إسلامية قدرأ ليس بالقليل من عدم الاطمئنان إلى القرار أو الفتوى ، ومن ثم عدم الاطمئنان إلى شرعية كثير من هذه المؤسسات وهذا لاريب يؤثر في نجاح المؤسسات الإسلامية المالية في مهمتها . ولذا كان شأن توحيد الرؤية والواقع شأن عظيم وعاجل .

#### أولاً : تعريف الرقابة الشرعية :

اختلف الكاتبون في تعريف الرقابة الشرعية وتعريف هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث تحرير الألفاظ المعبرة عن حقيقتها . وان اتفق من حيث المعنى المراد . ومن هذه التعريفات :

**الرقابة الشرعية :** هي جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة .

أو هي : التأكيد من مطابقة أعمال المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتوى المعتمدة والمتყق عليها .

أو هي : إخضاع كافة معاملات البنك الإسلامي لأحكام الشريعة الإسلامية .

أو هي : متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المنشورة ، وبيان المخالفات والخطاء وتصويبها فوراً وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسائل التطوير إلى الأفضل .

وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بأنها : جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية ، وله إلعام بفقه المعاملات .

ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزاماتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة <sup>(1)</sup> .

هذه التعريف هي في الحقيقة أقرب للشرح والبيان والشروط منها للتعریف الحدي المنضبط ، ولذا فهي تصلح شرحاً للتعریف الآتي ذكره المختار في تعریف الهيئة والرقابة الشرعية .

**التعريف المختار :** لا ينفك تعریف الرقابة الشرعية عن تعریف هيئة الرقابة الشرعية ، إذ هي الجهة المنوط بها الرقابة .

فيحسن حينئذ تعریف هيئة الرقابة ثم تعریف الرقابة المنوطة بها ، إذا تعریف المركب يتوقف على معرفة جزئية فالهيئة في المؤسسات المالية الإسلامية هي : مجموعة الفقهاء الذين يشرفون ويراقبون ويقررون شرعية أو عدم شرعية أعمال المؤسسة المالية الإسلامية .

والرقابة الشرعية المضافة والموصوف بها الهيئة هي : الإطلاع على جميع المعاملات وعقود المؤسسة من الناحية الشرعية ومتابعتها للتأكد من تطبيق ما صدر عن الهيئة وسلامة هذا التطبيق .

---

(1) بحث أثر الرقابة الشرعية واستقلالها على معاملات البنك الإسلامي - د. فارس محمود أبو عمر ؛  
وبحث " هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية " د. محمد أمين علي قطان ؛ ومعيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) .

## ثانياً : شروط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

يشترط في عضو الهيئة أن يكون متخصصاً في علوم الشريعة وبخاصة أصول الفقه والفقه المقارن ، وهذا شرط مفترض بالنسبة للمهمة التي توكل إلى عضو هيئة الرقابة الشرعية ، فهو الذي يتعرف على الواقع محل النظر ويتصورها ثم يصدر الحكم الشرعي بشأنها ويتابع في الوصول لذلك وسائل وأساليب استباط الأحكام الشرعية ، وليس ذلك لغير المتخصص في الشريعة . ولا يكفي علم الإمام الشرعي للقيام بهذه المهمة .

كما يشترط فيه أن يكون ملماً إلماً كافياً بعلم الاقتصاد والمحاسبة والقوانين الوضعية ، وهذه المعرفة مهمة لتصور وقائع الأحوال لأنها يتعامل مع وقائع هي إفراز مجتمعات بعد عهدها بفقه المعاملات الإسلامي ، وجرى التعامل والتعايش معها في ظل معطيات اقتصادية ومحاسبية .. وقانونية محلية وعالمية تقوم على مبادئ وأسس نظريات وواقع غريبة ليس للدين فيها مكان . وعلم الفقيه بذلك يورث التوازن لقواء ، ويجنبها الآثار السلبية يجعلها أقرب للقبول إذ بعلمه وتصوره يمكن من تحرير المسألة وتحقيق مناط الحكم ، فان فقه الواقع والزمان والمكان من أخص خصائص الفتوى المقبولة .

ونظراً لأهمية معرفة الواقع الاقتصادي والمحاسبي والقانوني ، فان بعض المؤسسات المالية الإسلامية قد تلجأ إلى تعيين متخصصين في هذه المجالات أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية ، بحجة أن المتخصص بالفقه الإسلامي لن يغنى إلماً بالاقتصاد عن المتخصص فيه . فقد يبني حكمه على تصور غير دقيق للواقع أو المسألة محل النظر من الناحية الاقتصادية مثلاً . وهذه الحجة محل اعتبار لا ريب ولكن يمكن أن تعالج في استعانة الهيئة بالمتخصصين في هذه المجالات عند الاحتياج للرأي التخصصي الدقيق ، والمؤسسات المالية الإسلامية كغيرها من المؤسسات تعين في إدارتها المتخصصين في الاقتصاد والمحاسبة والقانون ، فالاستعانة بهم ميسورة ، ويتحمل تدارك ذلك بحضور المتخصصين أعضاء مراقبين ليس لهم حق التصويت .

ومما يعين في سد الثغرة لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وجود بعض المتخصصين من جمعوا في دراستهم بين الاقتصاد والفقه فهو لاء - على قلتهم - لهم أولوية في عضوية الهيئة ، كما أن تخصيص دورات في الاقتصاد والمحاسبة لأعضاء الهيئة يثري حصيلتهم من هذه التخصصات ويعينهم في ذلك أيضاً كثرة ممارستهم لأنماط العقود والمعايشة المتكررة للسائل الاقتصادية ونحوها .

### ثالثاً : أهداف ومهام هيئة الرقابة الشرعية :

#### ١- تحقيق شرعية المعاملات في المؤسسة المالية الإسلامية :

فإن المؤسسين والمساهمين والمعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية حرر صون على وجود هيئة الرقابة للتأكد من شرعية المعاملات ، بل يحرر صون على معرفة أسماء هيئة الرقابة ومكانتهم العلمية لذا تنص معظم النظم الأساسية للمؤسسات الإسلامية على وجود هيئة الرقابة الشرعية ويضمن تقريرها التقرير الخاتمي للمؤسسة وتعرض كثير من المؤسسات أسماء وصور أعضاء هيئة الرقابة في تقريرها للحساب الخاتمي زيادة في الاطمئنان النفسي للمساهمين والمعاملين وما ذاك إلا أنها الجهة التي تتحمل عن الجميع مسؤولية مطابقة وعدم مخالفه المؤسسة في تعاملها ومعاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية هذا الوصف الذي يتبعه أو يفترض أن يكون السبب الرئيسي الذي دعى للتعامل مع المؤسسة الإسلامية وترك التعامل مع المؤسسة الربوية . فظهور المال ، والاطمئنان إلى كسب وربح حلال هو الأهم ولو انخفضت نسبة الربح عن غيرها من المؤسسات التقليدية الربوية .

#### ٢- تطبيق منهج الإسلام في المعاملات المالية المعاصرة :

أن هيئة الرقابة الشرعية هي المعمول عليها في إثبات مصداقية القول : بان الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان . وان أخطر ما يؤثر في حياة الناس التعاملات المالية وحرصهم على التجار بها وتحقيق أكبر المكاسب . وقد ألف المسلمون إلى حد كبير ومن أمد بعيد منذ عطل تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية التعايش مع المعاملات المالية المعاصرة المبنية على حل الربا واحتمال التعامل مع وجود الغرر والجهالة والمقامر حتى كاد يستقر في الأذهان أن الربح والكسب لا يتحقق إلا عبر هذه السبل . فكان قيام المؤسسات الإسلامية مع بداية السبعينات من القرن العشرين تجربة تحوطها المخاطر ، وتنلاقها العقبات ، وتواجه التحديات فهي بين النجاح والفشل ، ولقد تخطت المؤسسات الإسلامية مرحلة التخوف ، وكادت تتخطى وتواجه أهم العقبات والتحديات وهي بصدق ترشيح التعامل المالي الإسلامي على المستوى المحلي والعالمي ولا شك أن هيئة الرقابة من أهم وسائل نجاح مسيرة العمل المالي والمصرفي المعاصر فأعضاؤها هم الذين يصححون المعاملات حتى تكون إسلامية ، وينبهون على ما يصادم الشرع نصاً أو دلالة ، ويجهدون في تصحيح العقود والصيغ التقليدية للمعاملات أو تطويرها أو تعديلها ، وكذا يجاد

صيغ جديدة ، وطرح البداول الإسلامية للأدوات المالية التقليدية مما يعارض أحكام الشريعة الإسلامية .

فأعضاء هيئة الرقابة الشرعية من حيث العموم يعرضون في الميدان الاقتصادي بضاعة الإسلام المالية من اجتهاد من سبقهم من الفقهاء ، أو من اجتهادهم أو الاجتهادات المعاصرة ، ويعرضون ما يستشكل من القضايا على المنتديات العلمية في ندوات أو مجامع ليقع النظر الاجتهادي جماعياً وهم في ذلك كله يساهمون في إحياء فقه المعاملات الإسلامية وهو الفقه العظيم الذي كان يحكم المعاملات المالية في الدولة الإسلامية يوم أن كانت رائدة حضارة الدنيا ، فكان فقهها هو المطبق على أرجاء الأرض التي انضوت تحت رايتها .

ولاشك أن هذه مهمة بالغة الأهمية تضطلع بها هيئة الرقابة الشرعية ، أو ينبغي أن تضطلع بها حقيقة وواقعاً .

#### رابعاً : استقلال هيئة الرقابة الشرعية :

إن قوة وسلطة هيئة الرقابة الشرعية في استقلالها عن أية جهة ذات قرار داخل المؤسسة المالية سواء في ذلك مجلس الإدارة ، أو إدارات المؤسسة على اختلاف درجتها ، وصلاحيتها القانونية ، ولذا فإن انتباخ أو تكوين أو تحديد صلاحيتها من مجلس الإدارة أو إداره المؤسسة يجعل لها نوع سلطة قد تؤثر في قرارها مباشرة أو غير مباشرة ، وربما قويت شبهة أن تكون الهيئة إدارة من إدارات المؤسسة ، وهذا يتنافي واستقلاليتها ، وإلزامية قراراتها فهي بمثابة الحكم أو المحكم ولهذا فإن استمداد سلطتها ينبغي أن يكون من المساهمين مباشرة تختارهم في اجتماع الجمعية العمومية . وهذا يجعل اختيار الهيئة بعيداً عن أية تأثيرات أو شبكات ، وهذا ما نص عليه قانون الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٢ حيث قرر : " أن كل بنك إسلامي يجب عليه تشكيل لجنة رقابة شرعية وسلطتها يجب أن تعطى لها مباشرة من المساهمين في الجمعية العمومية ، وليس من قبل مجلس الإدارة ، أو إدارة البنك " <sup>(١)</sup> .

(١) عن بحث أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها د. فارس معمر ٨ وكذلك نص على هذا معيار العرض والإصلاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية .

وعلى هذا فما ينتهي عن هيئة الرقابة من إدارات للمتابعة ومنها المدقق أو المراقب الشرعي تكون لهم القوة والسلطة ذاتها ، وينبغي أن تتساوى الهيئة في استقلاليتها مع مدقق الحسابات الخارجي الذي يتم تعيينه من قبل الجمعية العمومية . ويستتبع استقلالية هيئة الرقابة الشرعية أن يكون تحديد رواتب أو مكافآت أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية لا من قبل مجلس الإدارة ، ولا يؤثر في هذه الاستقلالية أن يقترح مجلس الإدارة أو إدارة المؤسسة أسماء معينة تتوافق فيهم شروط الرقابة تعينهم كلهم أو من بينهم الجمعية العمومية ، ولها صلاحية عدم تعين أي منهم وبشرط أن تكون صلاحية ترشيح غيرهم مطلقة لعموم المساهمين لعتمدهم الجمعية العمومية ، وينبغي لا يكون اختيارهم تبعاً لعدد الأصوات المعلوكة ، وإنما لكل مساهم صوت واحد . كما أن مجلس الإدارة أن يقترح رواتب أو مكافآت أعضاء الهيئة وتعتمدهم الجمعية العمومية . وينبغي لا يمنع المتعاملون مع المؤسسات المالية الإسلامية من حضور الجمعية العمومية فان المستثمرين والمساهمين يرثون التأكيد من أن أموالهم قد تم استثمارها حسب الشريعة الإسلامية ، وأنها خالية من الربا ، الأمر الذي يحتم وجود علاقة قوية بين هيئة الرقابة الشرعية وبين المستثمرين حتى يسهل عليها توصيل رأيها ومناقشتهم ، والرد على استفساراتهم .

ولهذا " فان جميع علما البنك وليس المساهمون فقط يجب أن يسمح لهم بحضور تقرير لجنة الرقابة الشرعية وانتخابها ومناقشة تقريرها الشرعي أمام الجمعية العمومية " <sup>(1)</sup> ولا شك بوجاهة مشاركة المستثمرين في الانتخاب والمناقشة بعد أن يدرس ذلك من الناحية النظامية والقانونية ، فالمبدأ في المؤسسات المالية الإسلامية يستدعي هذه المشاركة ولا يعارضها . والمستثمرون يشاركون المساهمين في الربح والخسارة ، وبفهمهم أن تكون استثمارات أموالهم في الحال ، وتجنيبها الحرام أو شبهه .

وتجير بالذكر أن استقلالية هيئة الرقابة عن مجلس الإدارة ، وإدارة المؤسسة يعطى لقراراتها قوة وإلزامية ، ولكن لا يلزم من أن تكون سلطتها مطلقة بحيث تتمكنها من تحديد صلاحيات مجلس الإدارة أو فصل أعضائه وما إلى ذلك ، فهذا متزوك لنظام المؤسسة والنظم القانونية ، وليس من صلاحيات هيئة الرقابة ، إذ اختصاصها المباشر يتعلق بمعاملات المؤسسة ومدى مطابقتها أو عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية . فالهيئة الشرعية سلطة مستقلة وليس سلطة أعلى من مجلس الإدارة من كل وجه ولذا لا تلزمه بتتصورها التجاري المالي البحث ، فهذا ما تحدده إدارات المؤسسة تحت سلطة مجلس

(1) هذه الفكرة أصلها في بحث أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها د. فارس معمر ١٣ وبحث هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية د. محمد قطان ١٣ .

الادارة ، فالعلاقة بين السلطة يمكن وضعها في إطار التسيير الذي تتظمه النظم واللوائح الداخلية مع استمرار الهيئة في إلزامية قراراتها الشرعية لمجلس الإدارة بل وللجمعية العامة .

#### خامساً : استمرار هيئة الرقابة الشرعية لإلزامية قراراتها :

تستمد الهيئة إلزامية قراراتها من الوضع الشرعي ، والوضع القانوني .

١ - الوضع الشرعي : فهي تستمد إلزامية قراراتها بوصفها هيئة رقابة شرعية فهي جهة الإقتصاد والكشف عن حكم الشرع في جريان المعاملات في المؤسسة المالية الإسلامية على وفق أحكامه أو على خلافها ، ولا معقب لحكم الشرع .

وهي في الوقت ذاته جهة حكم لا جهة إفقاء أو استشارة حتى تكون قراراتها غير ملزمة فقرارها حكم نافذ في الموضوع بامضائه أو إلغائه أو تعديله ، ولا ينقض حكمها بحال مادام مستنداً إلى نصوص صريحة قطعية الدلالة ، أو اجتهاد صحيح في محله ، مما تنتهي إليه حكم نافذ نصاً أو اجتهاداً وإن اختلف الرأي فيه ، إذ لا ينكر المخالف فيه وإنما ينكر المجمع عليه ، والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وإنما يحتمل قرارها الرد أن لو قررت جهة شرعية معتبرة أن القرار معيب لمخالفته نصاً قطعى الدلالة لا يتحمل ما انتهت إليه الهيئة .

٢ - الوضع القانوني : تستمد الهيئة إلزامية قراراتها أيضاً من التزام المؤسسة نفسها حكم الشرع بوصف إسلامية المؤسسة ، ولذا ينبغي أن ينص في النظام الأساسي للمؤسسة على هيئة الرقابة الشرعية ، فتدخل بذلك الهيئة بحكم النظام والقانون جهة إلزام في هيكل المؤسسة وياعتماد ذلك من الجمعية العمومية تصبح الهيئة وكيلة عن المساهمين تستمد منهم مباشرة قوة قانونية بأن تضطلع بمهمة ومسؤولية مراقبة جميع أعمال المؤسسة ، والحكم عليها من الناحية الشرعية وتكون قراراتها حينئذ نافذة وملزمة للكافة سواء مجلس الإدارة ، أو إدارات المؤسسة ، أو الجمعية العمومية ذاتها .

كما تستمد الهيئة قوة لقراراتها بالتوكل حكماً عن المتعاملين مع المؤسسة وبخاصة عن المودعين - كما سبقت الإشارة - فهم يشتركون مع المؤسسين في أهم ما يرحب التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية ، فهم يتعاملون مع المؤسسة لبعدها عن الربا والحرام . ولو جود هيئة شرعية تورث الاطمئنان الشرعي في التعامل مع المؤسسة ، وهم ينتظرون الربح الحلال ، ويتحملون الخسارة فهم شركاء في المخاطر مع المساهمين ، بل قد تكون مخاطرهم في أموالهم أكبر ، فإذا لم يكن لهم مشاركة قانونية في الجمعية العمومية ، ولا في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وغير ذلك من صلاحية المساهمين ، فإن من المناسب اعتبار

هيئة الرقابة الشرعية جهة الرقابة الفعلية - غير القانونية - عن المودعين وعموم المتعاملين ، ولذا ينبغي أن تتميز المؤسسات المالية الإسلامية فتعطى للمودعين وخاصة حقوق المساهمين جملة .

فتنص في نظمها على حق المودعين حضور الجمعية العمومية ، ويكون لهم حق المناقشة والاستفسار ، بل ومحاسبة الهيئة فيما لو قصرت في واجب الرقابة ، أو ارتكبت خطأ لا يحتمل وقوعه منها ، لأن مآل ذلك كله بلوغ على سمعة المؤسسة ، مؤسسيها ومساهميها ، ومودعيها ، والتعاملين معها بعامة . ومن ثم على ربحيتها واستمرارها .

#### سادساً : المهام الإضافية لهيئة الرقابة الشرعية :

##### أ - المشاركة في اختيار الموظفين ١

ترمي المصارف الإسلامية إلى التميز تجاه البنوك التقليدية ، وتقديم خدمة متميزة في حسن الأداء والتعامل مع الآخرين بما يظهر السمت والأسلوب الإسلامي الرفيع في التعامل ، وهذا مما يورث سمعة طيبة للمصارف الإسلامية . ولذا فإن اختيار الكفاء والمتميز إدارياً أو اقتصادياً أو محاسبياً ونحو ذلك لا يكفي لتحقيق السمعة ما لم تكن المواصفات الشرعية مأخوذة في الاعتبار عند الاختيار والتعيين ، فالثقافة الشرعية أو العلم بأساليب وشروط مواصفات المعاملات الشرعية ضرورية لحسن تيسير أعمال المصارف الإسلامية . وقد أثبتت التجربة أن الموظفين الناجحين الأكفاء الذين اكتسبوا خبرة وافية في البنوك الربوية لم يحققوا النجاح ذاته عند انتقالهم إلى المصارف الإسلامية ، واحتاجوا إلى دورات مكثفة ليحققوا مستوىهم الأول ذاته ، ولا يخفى أن الخلق والقناعة بدور الموظف في المصرف الإسلامي وأنه يقدم خدمة للإسلام والمسلمين ، ويحقق له ولأسرته القيمة الحلال الخالية من الشبهات أمر مفترض في الموظف . ولذا فإن مقابلة هيئة الرقابة للموظفين قبل تعيينهم للوقوف على المواصفات السابقة ضروري لحسن الاختيار ونجاح الموظف والاستفادة منه أداء ومعاملة .

##### ب - اللقاءات المباشرة مع الموظفين :

من المجدى كثيراً لقاء الهيئة بكامل أعضائها أو بعضهم مع موظفي المؤسسة أو بعض إداراتها لدراسة موضوع سبق الاتفاق على بحثه ، أولقاء مفتوح يطرح فيه الموظفون ما يرغبون الاستفسار عنه ، وكثيراً ما يضم الموظفون أسئلة في نفوسهم يتزدرون في كتابتها ورفعها للهيئة ، فيستخرج اللقاء أسئلتهم ، وقد يثير الحوار قضايا وأسئلة هامة يكون لها تأثير إيجابي على عمل الموظف ، وقد تكشف ممارسات خاطئة ظاهرة أو خفية لم يكتشفها المراقب الشرعي ، أو لم يعرف خطأها الموظف أو مسؤوله ، ويسهل في هذه

اللقاءات عدم حضور مدير الإدارات أو القياديين في المؤسسة ، كما أن هذه اللقاءات المباشرة تكشف للهيئة المستوى الحقيقي لاستيعاب الموظفين لفقه الاقتصاد الإسلامي ، وصحة تطبيقه ، مما يوقف الهيئة على مدى حاجة الموظفين لدورات أو دورة مخصصة في بعض القضايا . كما يمكن اكتشاف الموظفين المتميزين من هم دونهم .

#### ج - اللقاءات المباشرة مع مجلس الإدارة والمدير العام ومدير الإدارات :

قد يكون الحضور المتبادل بين أعضاء هيئة الرقابة ومجلس الإدارة مفيد لبعض القضايا الهامة المؤثرة في مسيرة المؤسسة ، فقد تدعو الحاجة إلى حضور رئيس الهيئة أو بعض الأعضاء أو كلهم جلسة مجلس الإدارة لهذا الشأن ، أو حضور رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو بعض أعضاء المجلس جلسات الهيئة لذات الغرض مفيد جداً .

كما أن لقاء هيئة الرقابة الشرعية مع المدير العام أو الإدارات المختلفة في المؤسسة مفيد للغاية في إثرانهم بالثقافة الإسلامية والإمام الكافي بأصول ومبادئ المعاملات المالية الإسلامية . وحقات بحث موضوع معين تشد الحاجة إليه أفضل سيل معمق للمعلومات الشرعية ، وكذا حضور جلسات هيئة الرقابة الشرعية ، سواء للإدارة المعنية بالجواب ، أو ليست معنية مفيدة إلى حد كبير .

#### سابعاً : اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية :

تحتاج المؤسسات العالمية الإسلامية إلى تتبع اجتماعات الهيئة ، وأقلها في الشهر مرة واحدة وأفضلها أن تكون أسبوع أو أقل عند الحاجة لتواكب مستجدات الواقع ، وتنابع قراراتها وتسمع من المراقب الشرعي ملاحظاته ، ويستشعر الموظفون والإدارة حضور الهيئة ، واستعدادها لحل ما قد يستشكل من أمور متعددة قد لا تحتمل التأخير فحضور الهيئة حينئذ ضروري لبيان الحكم الشرعي الصحيح ، و إلا فربما حملت الحاجة أو الضرورة الإدارية أو الموظفين على الاجتهاد بعد اجتماع الهيئة وقيام الحاجة للقرار ، وقد لا يكون الاجتهاد في مكانه فيقع المذكور .

هذا وإن تتبع وتقرب الاجتماعات وانشغال الهيئة بجدول أعمال تكثر فيه الأسئلة والإشكالات دليل نماء ونشاط المؤسسة فتحتاج إلى أكثر من اجتماع في الأسبوع .

ولتمكن الهيئة من عقد اجتماعاتها وتواليها تحتاج إلى سهولة لقاء أعضائها أو أغلبهم فيكونوا في بلد المؤسسة .

## ثامناً : منهج هيئة الرقابة الشرعية في اتخاذ الفتاوى والقرارات :

ينبغي لهيئة الرقابة الشرعية أن تحدد منهج الوصول إلى الفتاوى والقرارات وهو مما يجب أن يكون محل نظر وبحث واتفاق قبل أن تشرع الهيئة في عملها ، فتتجنب قدرًا أو مساحة كبيرة من الخلاف حين نظر الواقع والمستجدات ، فقد يرى بعض الأعضاء منهج التشدد في المعاملات في حين يرى غيره التيسير ، وقد يرى من تشدد في مسألة التيسير في واقعة شبهاها ، ويرى مخالفه في الأولى خلافه في الثانية . وقد يختلف الرأي في النظر إلى النصوص دون المقادير ، أو الاختلاف في تقييم المناط وتخرجه أو تحققه<sup>(١)</sup> ، أو التقييد برأي مذهبى تجاه آخر ، أو تأييد قرار مجمعى تجاه قرار ندوة علمية أو العكس ، أو رد الاثنين والاقتصار على اجتهاد الهيئة أو أغلبيتها . وقد يتوقف البعض في أمر مستجد ، ويفصل فيه آخرون ، وقد يختلف الرأي عند تغير أعضاء الهيئة أو اختلاف رأي الهيئة ذاتها في وقائع مشابهة ، وما إلى ذلك من أسباب الخلاف ، فإن توحيد منهج النظر ابتداء أو تقريره فيما بين أعضاء الهيئة يوحد الرأي أو يقارب بينه حين اتخاذ القرار . وفي ذلك انتظام الفتوى والقرار ، واستقرار حال المؤسسة في أنشطة وممارسات لا تحتمل اختلاف الرأي .

ومع الأهمية الكبيرة للنص على المنهج إلا أنه لا يكاد يذكر في نظم المؤسسات المالية الإسلامية أو في لوائح هيئات الرقابة الشرعية ، وقد ذكرت طرفاً منه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظام الأساسي لبنك البركة ، فقد جاء فيه : "لتلزم الشركة في ممارسة عملها بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية في نطاق المعاملات ، وبخاصة اجتناب الربا ب نوعيه في الديون ، وفي ال碧واع ، وكذلك ما هو في حكم الربا أو من شبهاها ، ويكون للشركة أن تتخير بين آراء المذاهب الفقهية الإسلامية ما هو أقرب لتحقيق المصالح المعتبرة دون التقييد بمذهب محدد ، وذلك حسب ما يراه ويوافق عليه المستشار الشرعي ، أو المستشارون الشرعيون المعنيون وفق الأحكام الواردة في نظام الشركة الأساسي" ، كما ورد في المادة الثانية من قانون تأسيس البنك الإسلامي الأردني إشارة إلى المنهج فقد جاء فيه : "الآراء الفقهية المعتمدة : الأحكام الفقهية التي يلتزم بها البنك حسب قانونه ولوائحه المطبقة ، وذلك على أساس الاختيار ومن بين سائر المذاهب الإسلامية وفقاً للمصلحة الشرعية الراجحة دون التقييد بمذهب معين<sup>(٢)</sup> .

(١) تقييم المناط : تخلص العلة وتنقيتها من الأوصاف التي ليست داخلة في العلة ، وتخرير المناط .. استباط العلة ذاتها بطريق من طرق الاجتهاد كالمتناسبة أو السير والتقسيم حتى يتأتى القياس ، وتحقيق المناط : هو التحقق من وجود علة الأصل في الفرع بإقامة الدليل على ذلك .

(٢) بحث : العلاقة بين الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية، موسى شحادة ضمن أبحاث المؤتمر الأول للهيئات الشرعية ٩-١٠ أكتوبر ٢٠٠١ في مملكة البحرين .

ولعل المنهج الأمثل الذي ينبغي أن ينص عليه في نظام المؤسسة ، أو لائحة الهيئة هو الآتي : إن هيئة الرقابة الشرعية وهي تنظر في أعمال المؤسسة وتصدر ب شأنها الفتاوى والقرارات لا تلتزم مذهبًا معيناً ، وتتبع منهج الاجتهد فيما لا نص فيه وفق ضوابط الاجتهد المعتبرة ، وتلتزم القواعد والمبادئ التالية :

١ - الأخذ بقاعدة رفع الحرج والتيسير ، ومراعاة تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأعراف .

٢ - مراعاة المصالح ودرء المفاسد .

٣ - الأخذ بالرخص وتبعها ، والتخيير من بين المذاهب والأراء الفقهية المعتبرة .

٤ - الأخذ بقاعدة سد الذرائع وفتحها ، ومنع الحيل المحرمة .

■ - ذكر الأدلة والتعليل .

٥ - مراعاة قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، والاستناد بغيرها .

٦ - الأخذ بقاعدة رفع الحرج والتيسير فهو أصل ودليل وقاعدة في الدين مطردة في العبادات والمعاملات ، فحيثما وجد الحرج بحيث يقع على العبد مشقة زائدة عن المعتاد ، على بذنه أو نفسه أو عليهمما معًا في الدنيا أو الآخرة ، أو فيهما معًا ، حالاً أو مالاً غير معارض بما هو أشد منه ، أو بما يتعلق به حق للغير مساوٍ له أو أكثر منه <sup>(١)</sup> . فهذا الحرج يرفعه الشارع ويسير على العباد فيه . فيرفع الحكم الذي ينشأ من قبله الحرج ، أو الضيق سواء أكان تكليفيًا أو وضعيفاً . فلزم البيع مع الغبن حكم يلزم منه ضرر أو حرج على المغبون فيرتفع حرج ذلك الحكم بإثبات الخيار بالنص ، وأن لزوم البيع من غير شفعة للشريك حكم يلزم منه حرج أو ضرر عليه فيرتفع ذلك بإثبات حق الشفعة .

(١) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية الدكتور يعقوب عبد الوهاب الباحسين ٤٢ و ٤٣ بتصريف ، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٠ ، بغداد .

ومن المقرر أن المشقة والحرج تقديرها في غير موضع النص قال ابن نجيم : "المشقة والحرج إنما يعتبران في موضع لا نص فيه ، وأما مع النص بخلافه فلا " <sup>(١)</sup> .

وأولى اعتبار قاعدة رفع الحرج والتيسير كثيرة في القرآن والسنة ، قال تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) <sup>(٢)</sup> ووجه الدلالة في هذه الآية : "أن الله نهى الحرج عن الدين ، وجاء به نكرة في سياق النفي ، ف تكون عامة ، وقد أكد ذلك العموم بمن الزائدة التي تكسبه قوة ، وجاء بذلك على وجه الإخبار ، فيكون أي تكليف حرجاً مناقضاً لذلك ، ومكذباً لأخبار الله سبحانه وتعالى ، وذلك باطل " <sup>(٣)</sup> .

ومن جنس ذلك قوله تعالى : ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد لسيطركم وليتهم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ) <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ( يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ) <sup>(٦)</sup> .

ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم : "بعثت بالحنيفة السمحاء" <sup>(٧)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : "إن دين الله يسر ولن يشد الدين أحد إلا غلبه ، فسدوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحـة وشيء من الدلجة" <sup>(٨)</sup> .

وقالت عائشة رضي الله عنها : "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إلهاً" <sup>(٩)</sup> .

وأما اعتبار تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأعراف فإنه باب واسع لاجتهاد هيئة الرقابة الشرعية في النظر فيما كان بناء على الأعراف أن تجتهد فيما يناسب أعراف

(١) انظر تفصيلاً في هذا في كتاب غمز عيون البصائر شرح كتاب الأسباب والنظائر للإمام زين العابدين إبراهيم الشهير بابن نجيم ، والشرح للإمام أحمد بن محمد الحموي - طبع دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ببيروت .

(٢) الحج : ٧٨ .

(٣) المرجع السابق ٦٤ .

(٤) البقرة : ٦ .

(٥) العائد : ٢٨٦ .

(٦) النساء : ٢٨ .

(٧) مسند أحمد ٥ / ٢٦٦ و ٦ / ١١٦ ، ٢٣٣ .

(٨) فتح الباري ١ / ٧٩ .

(٩) متقد عليه .

العصر بما لا يعارض نصاً أو قاعدة أو مقصداً شرعاً . وفي كلام مجتهدي الأمة تبيه على أهمية مراعاة تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان ، فقد عقد ابن قيم الجوزية فصلاً واسعاً بعنوان **تغير الفتوى واختلافها** بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد ، وقال : " ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل ، وكانت جنابته على الدين أعظم من جنابته من طب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدائهم ، بل هذا الطبيب الجاهل ، وهذا المفتى الجاهل أضر على أديان الناس وأبدائهم " <sup>(١)</sup> وذكر أمثلة كثيرة من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة رضي الله عنهم .

وقال القرافي المالكي : " كل ما هو من الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تنتصبه العادة المتتجدة ، وليس هذا تجديداً للاجتهداد من المقلد حتى يشترط فيه أهلية الاجتهداد ، بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا عليها " <sup>(٢)</sup> .

يقول القرافي أيضاً : " فمهما تجدد من العرف اعتباره ، ومهما سقط سقطه ، ولا تجده على المسطور في الكتب طول عمرك ... ، فالجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين ، وجهل بمقاصد علماء المسلمين ، والخلف الماضين " <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن عابدين : " إن كثيراً من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله ، أو لحدوث ضرورة ، أو لفساد أهل الزمان ، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً لللزم منه المشقة والضرر بالناس ، ولخلاف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد ، لذا ترى مشايخ المذهب خالقو ما نص عليه العجتهد (إمام المذهب) في مواضع كثيرة بنادها على ما كان في زمانه ، لعلمهم بأنه لو كان في زمنهم لقال بما قالوا به أخذنا من قواعد مذهبهم " <sup>(٤)</sup> .

(١) أعلام الموقعين . انظر من بداية الفصل ٣ / ١٤ الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٧٤ - ١٩٥٥ بمصر .

(٢) الأحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام . القرافي ص ٢٣١ - طبع مكتبة التراث - حلب .

(٣) الفروق للقرافي ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٤) مجموعة رسائل ابن عابدين ٢ / ١٢٥ - مطبعة محمد هاشم المكتبي ١٣٢٥ هـ .

وقال : " إن المقتني ليس له الجمود على المنقول في كتب ظاهر الرواية من غير مراعاة الزمان وأهله والا يضيع حقوقاً كثيرة ، ويكون ضرره أعظم من نفعه <sup>(١)</sup> .

وجاء في بعض كتب المالكية أيضاً :

وإلى هذا أومأ الإمام الذهلي بقوله : " وإن مراد الأنبياء عليهم السلام إصلاح ما عندهم من الارتفاعات فلا يعدل عنها إلى ما يبادر المأمور إلا ما شاء الله ، وإن مظان المصالح تختلف باختلاف الأعصار والعادات " <sup>(٢)</sup> .

ويقول الإمام الونشريسي :

" إن ما جرى به عمل الناس وتقادم في عرفهم وعاداتهم ينبغي أن يتلمس له مخرج شرعي ما أمكن على خلاف أو وفاق " <sup>(٣)</sup> .

وقال : " العرف أحد أصول الشرع " <sup>(٤)</sup> .

وقال : " العرف أصل في موضع الإشكال " <sup>(٥)</sup> .

وقال : " الفتوى تختلف عند اختلاف العوائد " <sup>(٦)</sup> .

وقال أيضاً : " الركون إلى العوائد والأعراف أسلوب معتاد عند الأئمة من غير خلاف ، وقد وقع لهم ذلك في أبواب من الفقه كالنقد والسلم والمرابحة والأجال ، والوكالة والإقرار والهبات والندور والأيمان والوصايا والأوقاف . وكتب أصحابنا مشحونة ملأى بجزئيات ذلك " <sup>(٧)</sup> .

وقال القرافي : " الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيما دارت ، وتبطل معها إذا بطلت كالنقد في المعاملات ، والعوب في الأعراض في البياعات ونحو ذلك ، فلو تغيرت العادة في النقد والسكة إلى سكة أخرى لحمل الثمن في البيع عند الإطلاق على السكة التي تجددت العادة بها دون ما قبلها .

(١) نشر العرف لابن عابدين ٢ / ١٢٥ .

(٢) حجة الله البالغة للذهلي ١ / ٨٩ .

(٣) المعيار المعرّب ٦ / ٤٧١ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٣٨ .

(٥) المصدر نفسه ٦ / ٤٥١ .

(٦) المصدر نفسه ٦ / ٦٢ .

(٧) المصدر نفسه ٦ / ٦٢ .

وكذلك إذا كان الشيء عيباً في الثياب في العادة ردتنا به المبيع ، فإذا تغيرت العادة وصار ذلك المكره محبوباً موجباً لزيادة الثمن : لم ترد به . وبهذا القانون تعتبر جميع الأحكام المرتبة على العوائد . وهو تحقيق مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه <sup>(١)</sup> .

وقال في موضع من "الذخيرة" :

"قاعدة : كل حكم مرتب على عرف وعادة يبطل عند زوال تلك العادة ..." <sup>(٢)</sup> .

وروي عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني أنه كان يختلف إلى سوق الصباغين ، ويسأل عن معاملتهم وما يدبرونها فيما بينهم ؛ فيه دلالة بالغة على أنه كان يزن فتاواه في هذا الخصوص وما يشبهه في ضوء ما يتغير من تعامل التجار وعوائدهم <sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - مراعاة المصالح ودرء المفاسد :

مراعاة المصالح وجلبها والرافعات ودرءها ، منهج المجتهدين على مر تاريخ الفقه ، ولا مزيد على ما قاله فيها ابن القيم : "الشريعة مبنها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ؛ فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل" <sup>(٤)</sup> .

والنظر في المصالح يستدعي النظر في العلل تبعاً للقاعدة "الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً وتقواعد" :

"زوال علة الحكم موجب لزواله" <sup>(٥)</sup> .

"إذا زالت العلة زال الحكم" <sup>(٦)</sup> .

(١) الفروق ١ / ١٧٦ .

(٢) الذخيرة ١٠ / ٥٨ .

(٣) هذه النقول الأخيرة (من أول نشر العرف لابن عابدين ٢ / ١٢٥ ) بمراجعتها من جمهرة القواعد الفقهية في المعاملات المالية للدكتور علي أحمد الندوي ١ / ٢٥٨ وما بعدها صفحات متفرقة .  
الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

(٤) أعلام المؤتمنين ٢ / ١٤ - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م بمصر والموافق للإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي ٥ / ٤٢ بدراسة الأستاذ مشهور بن حسن آل سمنان - الطبعة الأولى - دار ابن عفان ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م - المملكة العربية السعودية .

(٥) الحاوي للماوردي ٩ / ٢٤٢ .

(٦) أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٣٠٩ ، ٤٩٩ ، وعارضه الأحودي ٣ / ٢٩٨ .

" العلة تدور مع معلولها وجوداً وعديماً ، فحيث وجدت العلة وجد الحكم ، وحيث تنتفي العلة ينتفي الحكم " <sup>(١)</sup> .

" إذا ارتفعت العلة ارتفع معلولها " <sup>(٢)</sup> .

" الأحكام تدور مع عللها وجوداً وعديماً " <sup>(٣)</sup> .

" إذا انتفت خاصة الشيء انتفت ذلك الشيء " <sup>(٤)</sup> .

والأهمية لهذا الموضوع عقد الإمام عز الدين بن عبد السلام فصلاً في مناسبة العلل لأحكامها وزوال الأحكام بزوال أسبابها . وبقصد عرضه يقول :

" والأصل أن تزول الأحكام بزوال عللها ، فإذا تجس الماء القليل ثم بلغ قلتين زالت نجاسته لزوال علتها وهي القلة ، ولو تغير الكثير ثم أزيل تغيره لزوال علة نجاسته وهي التغير فإذا اتقلب العصير خمراً زالت طهارته ، فإذا اتقلب الخمر خلاً زالت نجاستها ، وكذلك الصبا والسفه والإغماء والنوم والجنون أسباب لزوال التكاليف ونفوذ التصرف ، فإذا زالت ، حصل التكليف ونفذه التصرف ، وكلما عاد النوم أو الإغماء أو الجنون زال التكليف بزوال علته ، وكذلك يثبت التصرف بحصول الملك ويزول بزواله " <sup>(٥)</sup> .

فالصالح باب شدت الحاجة إليه في المعاملات عامة وفي القضايا المستجدة خاصة ، لكن بضوابط المصلحة ، لا مطلق منفعة . فكل ما يجب مصلحة أو يدفع مضره مقصودة للشارع بهذه المصلحة . على أن المصلحة قد يشهد الشرع لاعتبارها أو يشهد لبطلانها ، أو لا يشهد لها الشرع بالاعتبار ولا بالبطلان ، فإن شهد الشرع لنوعها فهو القياس ، وإن شهد لجنسها فهي المصلحة المرسلة على أن تكون المصلحة ملائمة لجنس تصرفات الشرع ، وأما الاستدلال بصلحة مرسلة في مقابلة عموم أو قياس فهو الاستحسان . فإن لم يشهد النص لنوعها ولا لجنسها فلا اعتبار لها في التشريع ويحتاج الناظر في المصلحة التحقق من كونها قطعية أو ظنية ، وينبغي أن يهتم أعضاء الهيئة بالصالح العامة والمصالح المتعلقة بالأغلب . ويراعي دائماً تقديم المصلحة العامة على الخاصة ، كما قال الشاطبي : " المصالح العامة

(١) المعيار للنشرسي ١ / ٢٣٧ .

(٢) حدة البروق للنشرسي ص ٢٣٩ .

(٣) معنى المحتاج ٢ / ٢٦٠ .

(٤) شرح الروضة للطوفى ٢ / ٣٤٦ ، ٣٥٩ . هذه النقول من ٢ - ٧ من جمهرة القواعد الفقهية

٤٤٦ / ١ .

مقدمة على المصالح الخاصة<sup>(١)</sup> كما يجب أن تراعي دفع أعظم المفسدين باحتمال أدنى هما وإذا تعارضت مفاسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الأخذ بالرخص وتبعها والتغير من بين المذاهب والأراء الفقهية المعتبرة :

هذا مما لا غنى عنه لاجتهادات هيئات الرقابة الشرعية . بل هي الفقه حقاً وقد ورد عن سفيان الثوري رضي الله عنه أنه قال : " إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسن كل أحد<sup>(٣)</sup> والرخصة أصل كل مثُل رفع الحرج كما قال الشاطبي : " الرخصة مستمدة من قاعد رفع الحرج ، كما أن العزيمة راجعة إلى أصل التكليف ، وكلها أصل كل<sup>(٤)</sup> . فالرخصة بعامة هي : ما شرع من الأحكام لعذر شاق ، استثناء من أصل كل يقتضي المنع مع الاقتصر فيه على موضع الحاجة " وينبغي أن تعنى هيئات الرقابة الشرعية بالرخص الفقهية بضوابطها التي حررها وحددها بدقة ومنع من التلقيق فيها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثامنة المنعقدة في بروناي دار السلام من ١ - ٧ محرم ١٤١٤ هـ - ٢١ - ٢٧ يونيو ١٩٩٣ م فقد قرر ما يلي :

١ - الرخصة الشرعية هي ما شرع من الأحكام لعذر ، تخفيفاً عن المكلفين ، مع قيام السبب الموجب للحكم الأصلي . ولا خلاف في مشروعية الأخذ بالرخص الشرعية إذا وجدت أسبابها ، بشرط التحقق من دواعيها ، والاقتصر على مواضعها مع مراعاة الضوابط الشرعية المقررة للأخذ بها .

٢ - المراد بالرخص الفقهية ما جاء من الاجتهادات المذهبية مبيحاً لأمر في مقابلة اجتهادات أخرى تحظره . والأخذ برخص الفقهاء ، بمعنى اتباع ما هو أخف من أقوالهم ، جائز شرعاً بالضوابط الآتية في ( البند ٤ ) .

٣ - الرخص في القضايا العامة تعامل معاملة المسائل الفقهية الأصلية إذا كانت محققة لمصلحة معتبرة شرعاً ، وصادرة عن اجتهد جماعي من تتوافق فيهم أهلية الاختيار ويتصنفون بالنحوى والأمانة العلمية .

(١) المواقف ٢ / ٣٥٠ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١٧٨ .

(٣) ألب العنقى والمستنقى للإمام عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح ١١٢ - مكتبة العلوم والحكم - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

(٤) المواقف ١ / ٢٦٤ .

٤ - لا يجوز الأخذ بالرخص المذاهب الفقهية لمجرد الهوى ، لأن ذلك يؤدي إلى التحلل من التكليف ، وإنما يجوز الأخذ بالرخص بمراعاة الضوابط التالية :

أ - أن تكون أقوال الفقهاء التي يترخص بها معتبراً شرعاً ولم توصف بأنها من شواد الأقوال .

ب - أن تقوم الحاجة إلى الأخذ بالرخصة ، دفعاً للمشقة سواء أكانت حاجة عامة للمجتمع أم خاصة أم فردية .

ج - أن يكون الأخذ بالرخص ذات قدرة على الاختيار ، أو أن يعتمد على من هو أهل

د - ألا يترتب على الأخذ بالرخص الوقع في التلقيق الممنوع الذي بيانه في (البند ٦) .

هـ - ألا يكون الأخذ بذلك القول ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع .

و - أن تطمئن نفس المترخص للأخذ بالرخصة .

٥ - حقيقة التلقيق في تقليد المذاهب هي أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد من قدهم في تلك المسألة .

٦ - يكون التلقيق ممنوعاً في الأحوال التالية :

أ - إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى ، أو الإخلال بأحد الضوابط المبينة في مسألة الأخذ بالرخص .

ب - إذا أدى إلى نقض حكم القضاء .

ج - إذا أدى إلى نقض ما عمل به تقييداً في واقعة واحدة .

هـ - إذا أدى إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين . (انتهى قرار المجمع) .

أما تخير الأحكام من بين أقوال المذاهب المتعددة المختلفة فهو أجوز من حكم الفقهاء في جواز تتبع الرخص ، فتخير الأحكام قد يبني على اعتماد الدليل الأقوى ، ولا خلاف في جوازه ، بل هو الواجب على القادر على النظر في الدليل ، وقد ينتهي الحكم على مصالح معتبرة في هذا العصر ، وإن لم تكن كذلك في أصغر سابقة ، وقد تقتضيها أعراف سليمة ، أو أوضاع اجتماعية تجعل من الجمود على مذهب واحد حرجاً وعسرأ في الحكم ، وتضييقاً حيث تناسب أو تلزم السعة ، فالانتقال عن ذلك إلى حكم أيسر وأوسع وأصلح جائز وأولى إن

لم يكن لازماً في بعض الأحوال لابقاء ديننا على اليسر ورفع الحرج ، وهذا أصل لا يسعنا  
الحادي عنه .

وقد أجمعت الأمة من لدن الصحابة رضوان الله عليهم والعصور اللاحقة على أن  
الحرج في الشرع مرفوع ، وأن من مقاصد الشرع رفع الحرج عن العباد ، - كما سبق  
التنويه - وهذه الأئمة كلها تSEND القول بجواز التخيير من الأحكام أيسراًها ، وإذا قلنا بجواز  
الخيير بين الأحكام فيلزم استناد الحكم المختار إلى دليل إذ لا حكم فرعياً كان أو أصلياً إلا  
وله عند الفقهاء مستند ، وألا يكون الحكم مضاداً لنص أو إجماع أو قياس ، ولا متبعاً عرفاً  
فاسداً ، أو هوى فردياً أو جماعياً ، اجتماعياً أو سياسياً ، أو غير ذلك من آفات تطويق  
الأحكام ، وتنصيل الفتاوى حسب المقتضيات .

فإذا سلم الحكم المختار من ذلك فلا يعيه أن إماماً لمذهب لم يقل به ، أو رأى خلافه ،  
أو كان أغلب الفقهاء على خلافه ، ما لم يشنعوا على هذا الحكم ويشذدوا القائل به وينسبوه إلى  
الفسق والهوى لمستند لديهم لا معارض له . وهذا إنما يكون في كل حكم فرعوي بحسبه .

#### ٤ - الأخذ بقاعدة سد الذرائع والتيسير وفتحها ومنع الحيل المحرمة :

وهو مما يجب اعتباره أصلاً في عمل هيئات الرقابة فهو الكفة الثانية لميزان الاجتهد ،  
 فهو يعادل ما سبق من رفع الحرج والتيسير والأخذ بالرخص واعتبار المصالح . فإن  
التمادي في ذلك قد يورد الناظر إلى ذرائع متنوعة فلا مناص من ضبط الأمور والنظر  
فيها إلى المآل ، فلا بد من استحضار هذه القاعدة ، وهي أصل في مذهب مالك  
وكذا بقية المذاهب ، وخير من حرر هذا الموضوع ولخصه الإمام الشاطبي  
والقرافي .

يعرف القرافي سد الذرائع فيقول : " سد الذرائع معناه حسم مادة وسائل الفساد دفعاً  
لها ، فمئى كان الفعل السالم عن المفسد وسيلة للمفسد منع مالك من ذلك الفعل في كثير من  
الصور " (١) .

ومع ذلك فليس هذا مطرباً فقد تفضي الوسيلة المحرمة إلى مصلحة فلزم التفرقة ،  
ولذلك يقول القرافي : " وقد تكون وسيلة المحرم غير محرمة إذا أفضت على مصلحة  
راجحة كالتوسل إلى قداء الأسرى بدفع المال للكفار الذي هو محرم عليهم الانتفاع به ، بناءً  
على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة عندنا ، وكدفع المال للمحارب حتى لا يقع القتل بينه وبين

(١) الفروق : ٣٢/٧ .

صاحب المال عند مالك ، فهذه الصور كلها : الدفع وسيلة إلى المعصية بأكل المال ،  
ومع ذلك فهو مأمور به لرجحان ما يحصل من المصلحة على هذه المفسدة ”<sup>(١)</sup> .

ثم إن الذريعة قد يكون مطلوب فتحها وهي على درجات فيقول القرافي : ”اعلم أن  
الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها ، وتكره ، وتندب ، وتباح ، فإن الذريعة هي الوسيلة ،  
فكما أن وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة ، كالسعى للجمعة وموارد الأحكام على  
قسمين : مقاصد ، وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في نفسها ، ووسائل ، وهي الطرق  
المفضية إليها ، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم أو تحليل ، غير أنها أخفض رتبة من  
المقاصد في حكمها ، والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل ، وإلى أبغى المقاصد أبغى  
الوسائل ، وما يتوسط متوسط ”<sup>(٢)</sup> .

ويقول مبيناً أقسام الذريعة : ”اعلم أن الذريعة هي الوسيلة للشيء ، وهي ثلاثة  
أقسام : منها ما أجمع الناس على سده ، ومنها ما أجمعوا على عدم سده ، ومنها ما اختلفوا  
فيه ، فالمجمع على عدم سده كالمنع من زراعة العنبر خشية الخمر والتجاور في البيوت خشية  
الزنا فلم يمنع شيء من ذلك ولو كان وسيلة للمحرم ، وما أجمع على سده كالمنع من سب  
الأصنام عند من يعلم أنه يسب الله تعالى حينئذ ، وكحفر الآبار في طرق المسلمين إذا علم  
وقوعهم فيها أو ظن ، وإلقاء العم في أطعمة لهم إذا علم أو ظن أنهم يأكلونها فيهلكون ،  
والمحظوظ فيه كالنظر إلى المرأة الأجنبية لأنه ذريعة إلى الزنا بها وكذلك الحديث معها ومنها  
البيوع بالأجل عند مالك رحمة الله ”<sup>(٣)</sup> .

وقد أعد الذريعة الممنوعة المحرمة هي كما قال الشاطبي : ”الذراع الممنوع في  
المذهب المالكي ويمثل له فيقول : ”التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة ، فإن عقد البيع أولاً  
على سلعة عشرة إلى أجل ظاهر الجواز ، ومن جهة ما يتسبب عن البيع من المصالح في  
الجملة ، فإذا جعل مال هذا البيع مديبا إلى بيع خمسة نقدا ، فقد صار مال هذا العمل إلى أن  
باع صاحب السلعة من شتريها منه خمسة نقدا عشرة إلى أجل ، والسلعة لغو لا معنى لها  
في هذا العمل ، لأن المصالح التي لأجلها شرع البيع لم يوجد منها شيء ، ولكن بشرط أن

(١) المرجع السابق : ٣٣/٢ .

(٢) المرجع السابق : ٢٢/٢ .

(٣) المرجع السابق : ٤٣/٢ .

يظهر لذلك قصد ويكثر في الناس بمقتضى العادة <sup>(١)</sup> ، وقال ابن العربي : " التوصل إلى المباح بالمحظور لا يجوز " <sup>(٢)</sup> .

وأما باب الحيل فالواجب أن تكون هنات الرقابة الشرعية أبعد ما تكون عنه ، لما فيه من الزلات وصعوبة تخلص الحيل المباحة من المحرمة خاصة في معرك أسواق المال وخفايا العقود والاتفاقات والاحتکام إلى النصوص دون الغایات .

وسد التزیعه يعني سد باب الحيل ، ولذا يقول ابن القیم : " تجواز الحيل ينافي سد الذرائع مناقضة ظاهرة " فإن الشارع يسد الطريق إلى المفاسد بكل ممکن ، والمحظى يفتح الطريق إليها بحيلة فإن من يمنع من الجائز خشية الوقوع في المحرم إلى من يعمل الحيلة في التوصل إليه " <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان المنهج الواجب سد باب الحيل واعتباره أصلًا ، فإنه لا يعني تحريم الحلال منه ، فلا بد من مراعاة تقسيم الحيل ، فمنها المشروع وغير المشروع .

فالحيل المشروعة : هي الحيل التي تتخذ للتخلص من العائق للتوصل إلى الحلال ، أو إلى الحق ، أو إلى نفع باطل وهي الحيل التي لا تهدم أصلًا مشروعًا ولا تناقض مصلحة شرعية .

وهي ثلاثة أنواع :

أ - أن تكون الحيلة محرمة ويقصد بها الوصول إلى المشروع ، مثل أن يكون له على رجل حق فيجده ولا يبينه له ، فيقيم صاحب الحق شاهدي زور يشهدان به ولا يعلمان ثبوت هذا الحق .

ومتخذ هذا القسم من الحيل يأثم على الوسيلة دون القصد ، ويجيز هذا من يجيز مسألة الظفر بالحق فيجوز في بعض الصور دون بعض .

ب - أن تكون الحيلة مشروعة وتفضي إلى مشروع ، ومثالها الأسباب التي نصبتها الشارع مفضية إلى مسبباتها ، كالبيع ، والإجارة وأنواع العقود الأخرى ، ويدخل فيه التحيل على جلب المنافع ودفع المضار .

(١) المواقفات : ١٩٨/٤ ، وانظر في أنواع الذرائع أعلام الموقعين : ١٤٧/٣ وما بعدها .

(٢) أحكام القرآن ٤ / ٧٠٨

(٣) أعلام الموقعين ٣ / ١٤٧ .

ج - أن تكون الحيلة لم توضع وسيلة إلى المشروع فتتخذها المحتليل وسيلة إلى ذلك ، ومثاله المعاريض الجائزة في الكلام .

ومن الحيل المشروعة ما لا خلاف في جوازه ومنها ما هو محل تردد وإشكال ووضع خلاف .

والحيل المحرمة : هي الحيل التي تتخذ للتوصل بها إلى حرم ، أو إلى إبطال الحقوق ، أو لتمويه الباطل أو إدخال الشبه فيه ، وهي الحيل التي تهدم أصلاً شرعاً أو تناقض مصلحة شرعية ، والحيل المحرمة منها ما لا خلاف في تحريمها ومنها ما هو محل تردد وخلاف .

والحيل المحرمة ثلاثة أنواع وهي :

أ - أن تكون الحيلة محرمة ويقصد بها حرم : ومثاله من طلاق زوجته ثلاثة وأراد التخلص من عار التحليل ، فإنه يحتال لذلك بالدج في صحة النكاح بفسق الوالي ، أو الشهود فلا يصح الطلاق في النكاح الفاسد .

ب - أن تكون الحيلة مباحة في نفسها ويقصد بها حرم ، كمن يسافر لقطع الطريق ، أو قتل النفس المعصومة .

ج - أن تكون الحيلة لم توضع وسيلة إلى المحرم بل إلى المشروع ، فتتخذها المحتلال وسيلة إلى المحرم كمن يريد أن يوصي لوارثه ، فيحتال لذلك بأن يقر له ، فتتخذ الإقرار وسيلة للوصية للوارث <sup>(١)</sup> .

وأشنع من القول بالحيل تتبع الحيل وتصيدها ، فهذا قد يوقع في محرمات مقطوع بحرمتها ولذاتها والمقاصد داخل كبير في الحكم على مشروعية الحيلة أو عدم مشروعيتها ، ولذا يقول ابن الصلاح عن المفتى : "قد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو المكرروحة والتمسك بالشبه طلباً للتبرير على من يروم نفعه ، والتغليظ على من يريد ضره ، ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه ، وأما إذا صاح قصده ، فاحتسب في تطلب حيله لا شبهة فيها ، ولا تجر إلى مفسدة ليخلص بها المستفتى من ورطة

(١) أعلم الموقعين : ١٧١/٣ وما بعدها وقد توسع في الكلام على الحيل ، انظر تلخيص الموسوعة الفقيرية الكويتية ، ٣٢٠/١٨ ، مصطلح : حيلة وما ذكرناه طرف منها .

يمين أو نحوها فذلك حسن جميل يشهد له قول الله تعالى لأيوب عليه السلام وعلى نبينا ، لما حلف ليضر بن امرأته مائة : ( وخذ بيديك ضغثا فاضرب به ولا تحنث ) <sup>(١)</sup> .

ثم قال : " وهذا خارج على الشرط الذي ذكرناه ، وهو صحة القصد فلا يفرج عن به من يفتى بالحيل الجار <sup>إلى المفاسد</sup> ، أو بما فيه شبهة بأن يكون في النفس من القول به شيء أو نحو ذلك " <sup>(٢)</sup> .

#### هـ - ذكر الأدلة والتعليل :

وهذا من محسن الفتوى ، فكلما ذكرت الهيئة دليلاً أو تعليل قراراتها الشرعية فهذا مدعىأة للاطمئنان ، هذا بوجه عام ، وينبغي أن تذكر الهيئة الأدلة وتبيّن الحجج واضحة فيما فيه خلاف بين الفقهاء أو المذاهب الفقهية ، أو استظهرت رأياً لم يقل به فقيه ، أو كان من القضايا المستجدة أو اختلف رأي الفقهاء المعاصرین فيه بين الحظر والإباحة ، أو كثُر تشكك الناس وأقاويلهم أو اختلطت عليهم المسائل حتى غلطوا في الأحكام ، فهذا وأمثاله مما ينبغي لهيئة الرقابة أن تذكر الحجة فيه .

كما ينبغي على الهيئة أن ترد على ما قد يرد من شبّهات فإن الناس يستعملهم الدليل ، وتقعهم الحجة البيّنة ، حتى العوام يستسلمون ويرتّاحون لقول الله تعالى وقال رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو قال الإمام فلان ولذلك يقول ابن الصلاح : " ليس بمنكر أن يذكر المفتى في فتواء الحجة إذا كانت نصاً واضحاً مختبراً ، مثل أن يسأل عن عدة الآية ، فحسن أن يكتب في فتواء : قال الله تعالى : ( واللائي يشنن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّهن ثلاثة أشهر ) أو يسأل : هل يطهر جلد الميّنة بالدّياغ ؟ فيكتب : نعم يطهر . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أبّما إهاب دبغ فقد طهر " <sup>(٣)</sup> وأما الأقيسة وشبّهها فلا ينبغي له ذكر شيء منها ، وفيما وجدناه عن الصميري قال : لم تجر العادة أن يذكر في فتواء طريق الاجتئاد ولا وجّه القياس والاستدلال ، اللهم إلا أن تكون الفتوى تتّعلق بنظر قاضٍ في يومي فيها إلى طريق الاجتئاد ويلوح بالنكّة التي عليها بنى الجواب ، أو يكون غيره قد أفتى فيها بفتوى غلط فيها عنده ، فيلوح بالنكّة التي أوجّب خلافه ليقّم عذرها في مخالفته .

قلت : وكذلك لو كان فيما يفتى به عموماً فحسن أن يلوح بحجه ، ولا ينبغي للعامي أن يطالب المفتى بالحجّة فيما أفتاه به ، ولا يقول له : لم وكيف ؟ فإن أحب أن تسكن نفسه

(١) سورة ص : ٤٤ .

(٢) أدب المفتى والمستفتى : ١١١ .

(٣) رواه مسلم ، حديث رقم : ٣٦٦ .

بسماع الحجة في ذلك سال عنها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجرد  
عن الحجة .

وذكر السمعاني : أنه لا يمنع من أن يطالب المفتى بالدليل لأجل احتياطه لنفسه ، وأنه يلزمه أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، ولا يلزمه ذلك إن لم يكن مقطوعاً به لافتقاره إلى اجتهاد يقصر عنه العامي <sup>(١)</sup> .

## ٦- مراقبة قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات العالمية الإسلامية والاستئناس بغيرها :

ينبغي لهيئات الرقابة الشرعية أن تعتد بما انتهى إليه الرأي في مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فإنها يمثلان الاجتئاد الجماعي إلى حد كبير فمجمع الفقه قريب من الرأي الجماعي أو الاجتئاد الجماعي لما يضمه من خيرة علماء الأمة يمثلون أصواتها وبلدانها ومذاهبها المختلفة ، ويتم القرار بعد نظر وترو وبحث ودرس ونقاش فلا يسوي الاجتئاد على خلاف هذا الرأي ، وإهمال كل جهد بذلك في سبيل الوصول للحكم ، فرأي الجماعة أقرب للاطمئنان من رأي فرد أو هيئة للرقابة محصورة العدد ، أو ندوة أو مؤتمر علمي محدود ، ولذا ينبغي أن يكون الرأي المخالف أخذًا بالاعتبار قدر من يخالف ، ويقوى على إقامة حجته ومناقشة حجج المجمع .

وأما معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فلأنها قد عبّرت بالجمع بين الفقه والواقع ، وحظيت المعايير التي أصدرتها على رضا وقبول علماء الأمة ومؤسساتها المالية الإسلامية كما حظيت بقبول إسلامي وعالمي لتوفيرها معايير محددة يمكن على وفقها قياس أعمال المؤسسات المالية الإسلامية على أساس موحد ، وهذا من الضرورة يمكن لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في الأسواق والبورصات المحلية والعالمية بفقه المعاملات الإسلامية وحدة واحدة تؤثر بمنتهجها مع مرور المعاشرة .

وقد شهدت الفترة الفريدة - ونتوقع تعميم ذلك مستقبلاً - إلزام بعض البنوك المركزية في الدول الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية بمعايير هيئة المحاسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنهج أو الآلية التي التزمت بها البيئة في إصدار المعايير منهج علمي دقيق يحقق الاطمئنان العلمي شرعاً ومحاسباً واقتصادياً وقانونياً يجعل البيئة قادرة فعلاً على تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، وهي أهداف وضعت بدقة بعد دراسات

(١) الفقيه والمتقدّم ١٩١/٢ والمجموع ١/٩٠ وصفة الفتوى ٦٦ ، وأعلام المؤعّن ٤/١٦١ عن هامش آداب المفتى والمستفتى ١٥٢ و ١٧١ .

ومناقشات ، ونظرة إليها تكفي لبيان أهمية هذه الهيئة بأهدافها ومعاييرها ، فقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي المعدل على أن الهيئة تهدف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى :

١- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة وال المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية .

٢- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغيرها من الوسائل .

٣- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسة المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية ، وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية .

٤- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواءك التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطوير في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة .

٥- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالمارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين .

٦- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالمارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين ، التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة .

وهذا لا يعني التقليل من شأن المجتمع الفقيه الأخرى في العالم الإسلامي والمؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة في بعض القضايا الفقهية والمستجدات ونحوها ، بل أهميتها كبيرة ويستأنس بقراراتها ويخرج من الخروج مما انتهت إليه وتؤخذ بالاعتبار تلك القرارات حين نظر هنات الرقابة الشرعية في مواضيعها وإن عارضتها فالدليل والحجة والمناقشة للرأي الآخر ، ولو عقدت في سبيل نصرة رأيها ندوة أو مؤتمراً على حجم الندوة أو المؤتمر لكان حسناً و Mizan علمياً مقبولاً للوصول إلى أقوى الآراء بأقوى الأدلة .

## تاسعاً : خطأ أو تقصير هيئة الرقابة الشرعية :

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدور البيان والكشف عن حكم الشرع في القضايا والمسائل التي تعرض للمؤسسات المالية الإسلامية ، سواء في الاتفاقيات أو أنماط العقود أو الضمانات ونحوها ، وهي مسؤولة عن تجنب المؤسسة وأموال المساهمين والمودعين وسائر المتعاملين الربا وشبهاته والمخاطر المترتبة على ذلك أو غيره مما هو من جهتها وبسببها .

والهيئة في أعمالها تقوم بدور الاجتهد فيما لا نص فيه ، والمجتهد مأجور إن أصاب أو أخطأ مادام الاجتهد وقع من أهله وفي محله ، ومع هذا فينبغي أن ينظر إلى خطأ هيئة الرقابة الشرعية بمنظار المسؤولية القانونية والشرعية أيضاً لتعلقه بحقوق والتزامات الغير من إدارة المؤسسات ومساهميها ومودعيها وسائر المتعاملين معها ، فليس كل خطأ مغفو عنه ، وإنما يغفى عن اجتهادها لو أخطأ بعد بذل غاية الوع في استبطاط الحكم ، واستعانت بالوسائل الازمة للإحاطة بموضوع البحث والقرار ، فاطلعت على العقد وضماناته وشروطه واستفسرت عن كل ما تحتاجه لإقرار الاتفاقية ، فلو أخطأ بعد ذلك فلا تقصير ينسب إليها ولا آثار تلحق بها أو تتحملها ، وقد جاء في قواعد الفقه : "خطأ القاضي في بيت المال" فتحمل المؤسسة آثار ذلك بما فيه تعريض الأفراد تبعاً لقاعدة : "الخطأ غير موضوع في حق العباد" <sup>(١)</sup> .

لكن لو أن الهيئة قصرت في القيام بدورها الاجتهادي أو أخطأ منسوباً إلى التقصير أو خطأ لا يقع من مثلاً لظهوره فإنها تتحمل مسؤوليته ، قال ابن الصلاح : إذا عمل المستنقى بفتيا المفتى في إتلاف ، ثم بان خطأ وأنه خالف فيها القاطع ، فعن الأستاذ أبي إسحاق الإسغرايني : "أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى ولا يضمن إن لم يكن أهلاً ، لأن المستنقى قصر" <sup>(٢)</sup> .

كما تتحمل الهيئة "المسؤولية القانونية" كالتى تقع على مراقب الحسابات ، طالما أن لها أو للرقيب الشرعي - سلطة وحقوق مراقب الحسابات ، وذلك كحد أدنى من الالتزام بالقانون أمام المتضررين ويمكن اللجوء إلى المحاكم العادلة المختصة بمثل هذه الأمور ، لأن النصوص القانونية المتعلقة بمسؤولية التقصير نصوص عامة ، وتوجب التعريض على كل من تسبب في الضرر بغيره سواء كان المتسبب عاماً أو مهملاً ، وإذا لم يثبت تعمد - الهيئة أو

(١) الهداية مع فتح القدير ٣٩٩/٥ عن جمهرة القواعد الفقهية للتدوي ٧٣٠/٢ .

(٢) أبي المفتى والمستنقى للإمام ابن الصلاح : ١١٠ .

الرقاب الشرعي - الخطأ أو التقصير يتحمل المصرف - أو المؤسسة - الخطأ أو التقصير <sup>(١)</sup> هذا ما يجب النص عليه في نظام المؤسسة ، وتنظيم حالاته تفصيلا تحديدا لمسؤولية الهيئة وإشعارا بأهمية دورها وحفظا لحقوق الغير وبخاصة المساهمين والمودعين .

ولا يكفي النص على حالات عزل هيئة الرقابة وهو ما نصت عليه أو نظمت أحوال بعض المؤسسات المالية الإسلامية ، وهو ما ينبغي أيضا أن يعم سائر المؤسسات .

فقد نص على ذلك "قانون البنك الأردني والنظام الأساسي لبنك البركة البحريني" ، قانون البنك الأردني لم يجز عزل هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا بقرار معلن من مجلس الإدارة وبأغلبية الثلثين على أن يقرن ذلك بموافقة الهيئة العامة للمساهمين ، أما النظام الأساسي لبنك البركة الإسلامي للاستثمار فلم يجز وقف أي من المستشارين الشرعيين عن العمل أو عزله إلا بقرار من مجلس الإدارة وبناء على أسباب موجبة لذلك <sup>(٢)</sup> .

---

(١) بحث الرقابة الشرعية على المصادر الإسلامية للدكتور / محمد عبد العفار الشريف " وبهامشه مراجع عديدة للفقرة ذاتها ، وهو ضمن أبحاث المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية السابق ذكره .

(٢) بحث العلاقة بين الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية ، للأستاذ موسى عبد العزيز شحادة <sup>٣</sup> ضمن أبحاث المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الذي نظمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين في الفترة من ٢٢ - ٢٣ ربى ١٤٢٢ هـ - ٩ - ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ م .

## القسم الثاني

### تطوير آلية هيئة الرقابة الشرعية

**نهاية :**

إن سوق المنافسة التجارية ، وصور المستجدات في التعاملات المحلية والسوق الدولية وتسارع الأنشطة ، والتسابق على المشاريع المختلفة الأنماط ، يحث بل يحمل المؤسسات المالية الإسلامية على مواكبة الواقع وتطوره مع الحفاظ على مبادئ وأصول التعامل في الشريعة الإسلامية ، وهيئة الرقابة الشرعية معنية بهذا التوازن بين المنافسة والتسابق محلياً ودولياً مع التمسك بالأصول والمبادئ الشرعية ولا يمكن للهيئة القيام بذلك وهي على صورتها الابتدائية عند نشأة المؤسسات الإسلامية بل لابد لها من تطوير آليتها تطويراً يحقق المقاصد المذكورة ولذا نذكر هنا أهم هذه الآليات الكفيلة بتحقيق التطوير :

#### أولاً : إدارة التدريب والبحوث والدراسات

تعنى البنوك والشركات عامة بإدارة التدريب والبحوث والدراسات لمواكبة تطور معطيات العمل التجاري العبنى على المنافسة في المعلومات وتطوير المنتجات وكسب مواقع في السوق وتضخيم قاعدة المتعاملين ، وسبيل ذلك الرفع من قدرات وكفاءة الموظفين وإعداد الأبحاث والدراسات التخصصية ومتابعة حثيثة في هذا الميدان .

وإذا كان هذا ضرورياً للمؤسسات المالية عموماً ، فهو أكثر ضرورة وأهمية للمؤسسات المالية الإسلامية فإنها تدخل السوق المالية المحلية والعالمية بفكر وتصور جديد متميز ، وأساليب وأدوات مالية قد تتفق مع المعهود أو تختلف ، أو أدوات مالية لا عهد للسوق فيها وهي منتجات فقهية إسلامية محسنة ، وهذا المزج والتجدد يحتاج إلى إدارة تملك فقهها مالياً إسلامياً أو على الأقل تستوعب هذا الفقه كما يحتاج إلى موظفين يجمعون بين معهود الواقع المالي وخصوصيات المعاملات الإسلامية ويملكون بعد ذلك قدرة على تطوير المنتجات والأدوات المالية .

فهذه الإدارة معنية بهذه الأمور كلها سواء بالنسبة لإدارة المؤسسة وقيادتها ، أو لموظفيها أو حتى لهيئة الرقابة الشرعية ذاتها ، فالمصارف الإسلامية لا ريب أكثر من غيرها حاجة بل ضرورة إلى الدورات الشرعية المكثفة لتزويدها موظفيها والقياديين بالثقافة المالية والمصرفية وفقه المعاملات الإسلامية خاصة وأن جلهم لم يتأهلوا شرعاً واقتصادياً أو محاسبياً في كليات شرعية متخصصة في الاقتصاد أو المحاسبة ، فهم في الأغلب خريجو كليات تخصص الاقتصاد ومحاسبة ، فيحتاجون إلى معرفة فقه المعاملات الإسلامية ، أو هم خريجو كليات شرعية لكن بضاعتهم في الاقتصاد والمحاسبة والعمليات المصرفية محدودة فيحتاجون معرفة بالاقتصاد والمحاسبة والمعاملات المصرفية الحديثة .

والدورات التي تمزج بين الفقهين الشرعي والاقتصادي العام مع التطبيقات العملية ونقل الخبرات تعين كثيراً في ترشيد وتوجيه الموظفين للأداء الناجح والمتميز وفي ذلك نجاح لمسيرة المصارف الإسلامية .

ومشاركة الهيئة ضرورية سواء في وضع خطة الدورات وبرامجها أو المشاركة فيها ، بل إن هيئة الفتوى بحاجة إلى دورات في بعض مسائل الاقتصاد والمحاسبة وغيرها . ولا يخفى أهمية الأبحاث والدراسات بالنفسية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة ، فكثير من القضايا المستجدة أو الاستشارات التي تعرّض سير الهيئة الشرعية تحتاج إلى بحث ودرس ، ومتابعة للتحضير والإعداد لتكون تحت نظر الهيئة الشرعية .

ومما ينبغي أن يكون من اختصاص هذه الإدارة وبالتعاون المباشر مع هيئة الرقابة الشرعية إقامة الندوات والمؤتمرات ، وهو لا يقل أهمية عن إقامة الدورات وينبغي أن يخدم موضوع الندوة أو المؤتمر قضية أو إشكالية اقتصادية شرعية اعترضت مسيرة المصرف واختلف فيها رأي الهيئة الشرعية ، أو كانت من الأهمية والخطورة ما يستدعي تكوين رأي جماعي في حكمها ، وهذا واقع في كثير من القضايا المستجدة التي قد تختلف المصارف الإسلامية في أحكامها ، فيكون ما تنتهي إليه الندوة أو المؤتمر فراراً جماعياً يورث اطمئناناً للعاملين والمعاملين مع المصارف الإسلامية ، كما يورث اطمئناناً لممارسات المصارف الإسلامية ذاتها .

وقد مارست المصارف الإسلامية بدرجة منقاولة إقامة الندوات والمؤتمرات ، وقد كان لقراراتها أهمية بالغة في حل كثير من الإشكالات ، وأصبحت أبحاثها وقراراتها مرجعاً أساسياً في المواضيع التي تم بحثها وإصدار القرار فيها .

ونشير هنا إلى أن مهام إدارة التدريب والبحوث والدراسات ينبغي أن تكون وثيقة الصلة ب الهيئة الرقابة الشرعية ، وعلى صلة أوثق مع المراقب الشرعي أو المكتب الشرعي ، وهذه الإدارة ربما تكون في حيز الضرورة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الكبيرة الممتدة في نشاطاتها المحلية والعالمية والتي يكثر تبعاً لنشاطاتها موظفوها . وفي غير حال هذه المؤسسات الممتدة يمكن أن توكل مهام هذه الإدارة إلى المراقب الشرعي أو المكتب الشرعي ليقوم بهذه المهام تحت نظر وتوجيه هيئة الرقابة الشرعية .

### **ثانياً : الرقابة الشرعية الداخلية**

تهتم المؤسسات المالية غير الإسلامية بالرقابة الداخلية « بالإضافة إلى الرقابة الخارجية التي يقوم بها المراقب الخارجي ، وتحصر مهمة الرقابة الداخلية في متابعة القضايا الإدارية والفنية والمالية وحسن سير العمل الداخلي للمؤسسة ، والتبيه على ما قد يطرأ على معاملات المؤسسة من تغيرات .

والمؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب حاجتها للرقابة الداخلية والخارجية فهي بحاجة كبيرة إلى رقابة داخلية شرعية ، ترتبط بـ هيئة الرقابة الشرعية وتكون مهمتها الأساسية العامة متابعة قرارات وفتاوی هيئة التأكيد من تطبيقها على وجهها الصحيح .

ويمكن أن تكون الرقابة الداخلية الشرعية تحت مسمى المكتب الشرعي أو إدارة المكتب الشرعي أو نحو ذلك وتكون من واحد أو أكثر تبعاً لطبيعة وسعة أعمال المؤسسة ، وهذه الرقابة غدت ضرورية جداً بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية لكثره الأعمال والعقود والصيغ المستجدة ، ولعدم تفرغ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية - في الغالب - لأعمال هيئة الرقابة والمتابعة اليومية ، فوجود مراقب شرعى والأولى مكتب شرعى برئاسة المراقب ، ويساعده آخرون يعزز اطمئنان هيئة الرقابة إلى التزام المؤسسة بقرارات الهيئة وسلامة التطبيق ، " ويجب أن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة ويكون للمرأقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية ، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية ، والمرجعين الخارجيين بما في ذلك من تعزيز مكانة المراقبين الشرعيين الداخليين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، ويجب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للمراقبة

الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها ويجب أن لا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الخارجية / إدارة الرقابة الداخلية <sup>(١)</sup> .

---

(١) معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) صفحة ٢٥ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين .

## مراحل الرقابة الداخلية :

إن الدور الأمثل لهيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية سواء في اتخاذ قرار تقويم معاملات المؤسسة أو في بيان مدى شرعيتها أو مخالفتها جملة وتفصيلاً ، وتضمين رأيها في التقرير الختامي ينبغي أن يكون أساس هذا الدور النظر والتدقيق الشرعي في المعاملات والعقود والأوراق والمستندات والضمادات قبل وأثناء العمل وبعده والأخذ بالاعتبار تقرير المراجع الخارجي كما أن واجب المراجع الخارجي أن يأخذ بالاعتبار هو أيضاً بقرار هيئة الرقابة الشرعية .

وهذا ما يجعل مهمة هيئة الرقابة تمر بمراحل ثلاثة : الرقابة السابقة على التنفيذ والرقابة المترافقه مع التنفيذ والرقابة اللاحقة على التنفيذ .

### أ - الرقابة السابقة على التنفيذ :

وتمثل في عرض المشروعات والعمليات وما يتعلّق بها من بيانات ومعلومات تعترف إدارة المؤسسة بتنفيذها على هيئة الرقابة الشرعية <sup>(١)</sup> ، وهذه هي المرحلة الأولى مرحلة عرض الموضوعات فالموافقة عليه تكون مبدئية إذا كان متعلّقاً بالتزامات عقدية مع جهات أخرى ، وهو إشعار بالمضي بالباحث وال الحوار مع هذه الجهة في حدود الإطار الذي تم الموافقة عليه ، فإذا ما تم صياغته في صورة عقد يعرض ثانية على الهيئة لتكون الموافقة نهائية ، وقد لا تحتاج الرقابة السابقة إلى ذلك إذا كان العقد نمطياً سبق النظر في بنود عقده .

ويتبّغى على إدارات المؤسسة أن تعرّض على الهيئة العقد النمطي إذا أدخل عليه أي تغيير ولو طفيفاً أو أي حذف ، لأن التغيير والحذف قد يغير المعنى ، فلا يترك الاجتهاد في ذلك إلى الموظف أو الإداره بل لابد من نظر الهيئة من جديد .

ولا يلزم في هذه المرحلة الإطلاع على الوثائق أو الملاحق أو المستندات ، ويكتفى النص عليها في بنود العقد ، ونطلب الوثائق وسائر المتطلبات عند إقرار العهد النهائي ، وقد يوكل هذا التوقيع لمتابعة المراقب الشرعي ، أو الإدارات المعنية .

(١) بحث : الهيئات الشرعية تأسيسها ، أهدافها ، واقعها ، للدكتور : عبد السنوار أو غدة ١٩ بتصرف ضمن بحث المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية السابق ذكره .

وهذه المرحلة تعتبر معتبرة ومطبقة في سائر الهيئات الرقابية ، وهي أقل ما يمكن أن تقوم به ، وهي أيسر المراحل ، ولذا فالواجب الأهم هو اضطلاع الهيئة بما يتبع موافقتها على العقود والفتاوي .

## ب - المرحلة المزامنة مع التنفيذ :

وهي مرحلة متابعة الهيئة بواسطة مكتبها الشرعي أو المراقب الشرعي لمراحل تنفيذ العقود والمشاريع ولا نرى أن هذه المرحلة تكون الرقابة فيها " عمليات مستجدة فتدرس مرة فتعايش الرقابة الشرعية هذا التطبيق الأولى حتى يكون نموذجا يحتذى في الأعمال التالية فيما بعد " <sup>(١)</sup> ، بل هي رقابة شاملة لعقود ومشاريع المؤسسة ومواعظ العمل فيها .

وهي مرحلة مهمة جدا للتأكد من حسن سير مضمون رأي وقرار الهيئة والالتزام بتطبيقه وفق قرار الهيئة ، وأهمية ذلك تكمن في أن التقارير الدورية التي يقدمها المراقب الشرعي تبين ما عليه الحال أثناء تطبيق العقود والممارسات والأنشطة إذ هي الفترة الزمنية التي تظهر فيها الإشكالات وقد تدخلها الاجتهادات ، وقد يكون مسار التنفيذ مجانبا لمسار قرار الهيئة .

وفي هذه المرحلة يتعين التأكيد من الضمانات والوثائق والمستندات ونحو ذلك والتدقيق في هذا كله مهمة المدقق أو المراقب الشرعي ، ويكاد يتركز عمل المراقب في هذه المرحلة بصورة أساسية أو هكذا ينبغي أن يكون ، إلا أن القليل من المؤسسات المالية الإسلامية تقوم بذلك <sup>(٢)</sup> لما تحتاجه من مكتب أو إدارة شرعية نشطة تستطيع القيام بهذا الدور الذي لا يخلو من جوانب فنية إلى جوانبه الشرعية ، ولذا فإن التعاون بين المراقب الشرعي والإدارات التنفيذية والرقابة الداخلية والمراقب أو المدقق الخارجي للمؤسسة ضروري لنجاح مهمة المراقب الشرعي في هذه المرحلة ، ولذلك تقريره الدوري ومن ثم النهائي يمثل ويشور الحقيقة والواقع كما هو بإيجابياته وسلبياته ، ويكون تقرير هيئة الرقابة الشرعية من بعد يحقق الاطمئنان الصادق والكافى في حسن سير المؤسسة المالية الإسلامية وأنها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية حقيقة وواقعا .

(١) عبد المستار أبو غدة المرجع السابق . ٢٠

(٢) ذكر د. فارس أبو معمر في بحثه : أثر الرقابة الشرعية واستقلالها على معاملات البنك الإسلامي ٣٠ وهو معد عام ١٩٩٤م ثلث ممؤسسات لديها مثل هذه الرقابة : وهي البنك الإسلامي الدولى - الدانمركى ، مصرف قطر الإسلامى ، وبنك البركة الإسلامي - السودان .

## ج - الرقابة اللاحقة للتنفيذ

وهي الرقابة على سائر العقود والأعمال والمشاريع المنتهية والفتاوی والملاحظات التي أبدتها الهيئة ومدى استمرار الالتزام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية ، إلى موعد انتهاء السنة المالية وقبل تقديم التقرير النهائي لهيئة الرقابة ، ولذا فهي مرحلة مترتبة على المرحلة السابقة ومرتبطة بها غایة ما هنالك أنها تحكي واقع الحال في سائر الأعمال ، وتضم سائر التقارير الدورية .

وتقع مسؤولية هذه المرحلة مشتركة بين المراقب الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية . فتطلع الهيئة على التقارير الدورية مرة ثانية إذا احتاج الأمر ، كما تنظر أساسا إلى التقرير النهائي للمراقب الشرعي والذي بناء عليه وعلى فتاواها واضطلاعها على سير المؤسسة عن قرب تفصح عن رأيها وإقرارها للمؤسسة أو عليها في تقريرها الختامي الذي يقدم مع تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة .

### **مهام الرقابة الداخلية :**

١- يتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة الشرعية الداخلية . ويتم جمع المعلومات حول جميع الأمور المتعلقة بأهداف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها ، ويجب أن يتضمن جمع المعلومات فحص المستندات ، والفحص التحليلي والاستفسارات والمناقشات مع الإدارة ، والملاحظات العامة ، ويجب أن تكون المعلومات كافية وموثوقة وملائمة ومفيدة لتقديم أساس سليم للنتائج النهائية والتوصيات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية ويتعين أن يعد المراقب الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل الرقابة الشرعية الداخلية ويتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مراجعة هذه الأوراق ، ويجب أن تدعم أوراق العمل المذكورة النتائج النهائية والتوصيات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية ، كذلك يجب إعداد واستكمال وتنظيم ومراجعة وحفظ أوراق العمل بصورة ملائمة <sup>(١)</sup> .

٢- التأكد من شرعية التطبيق بالإطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لأعمال الشركة والتأكد من التزام الإدارات بالفتاوی والقرارات الصادرة عن الهيئة أثناء

(١) معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٣) صفحة ٢٨ .

عملية التنفيذ من خلال مواعيد دورية وزيارات ميدانية لموقع العمل أو الشركات التابعة للمؤسسات التي تعامل معها الشركة إذا لزم الأمر .

٢-الإعداد المتقن لمتطلبات المراقبة السابقة والمتزامنة واللاحقة ، وإطلاع هيئة الرقابة على الوثائق والمستندات والعقود وغيرها مما تتطلبه مراحل الرقابة الثلاث .

٤-رفع تقارير دورية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومنها إلى إدارة المؤسسة أو إلى العضو المنتدب تتضمن نتائج المراجعة والتدقيق الدوري لأعمال الشركة ، وتلقي ملاحظاتهم وردودهم ورفعها إلى الهيئة .

٥-المشاركة في اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية وعرض الاستفسارات والتساؤلات في الأمور الشرعية المتعلقة بأعمال المؤسسة التي ترد من العملاء أو من الإدارات والموظفين وتزويدهم بالإجابة عنها .

٦-المشاركة في دراسة مشروعات العقود والمنتجات المتعلقة بأعمال وأنشطة المؤسسة .

٧-المشاركة في استحداث عقود وتطوير منتجات المؤسسة والإسهام في إعداد وصياغة هذه العقود ومن ثم المشاركة في تسويق المنتجات المتعلقة بها .

٨-حضور اجتماعات الإدارات المختصة والمشاركة في الزيارات وجلسات العمل التي يقوم بها المختصون لمختلف الجهات داخلياً وخارجياً ، والإدلاء بالرأي والمشورة الشرعية والفنية اللازمة بعرض دفع عجلة التطوير واختصار الجهد والوقت ، وذلك قبل عرض هذه العقود والمنتجات على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للنظر .

٩-تمثيل الشركة في المجتمعات واللقاءات والندوات الفقهية والعملية والفكرية المتعلقة بالعمل الاستثماري والمصرفي الإسلامي ، وحضور المجامع والحلقات الفقهية ؛ داخلياً وخارجياً ما أمكن ذلك ، والقيام بإعطاء الإدارة ملخص هذه الفعاليات .

١٠-تقدير العاملين في المؤسسة بالمبادئ الشرعية الأساسية لتنمية الوعي الفقهي لديهم فيما يخص معاملات المؤسسة ، مع الإلام بأحكام المعاملات الشرعية على وجه العموم ، ويقوم المراقب الشرعي باقتراح الندوات والبرامج التدريبية التي يجد الحاجة لها من خلال احتكاكه بالجهاز العامل في المؤسسة وذلك بالتنسيق مع الإدارة المسئولة عن التدريب .

١١- الإجابة عن تساؤلات واستيضاحات العملاء بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات وتوضيح رأي الهيئة فيها إن كان لها رأي في المسألة ، و إلا فيحيلها المراقب الشرعي إلى الهيئة لتجيب عنها .

١٢- العمل على إبراز الهوية الإسلامية والشرعية للمؤسسة لدى عملائها من خلال معاملاتها وعبر فعالياتها وأنشطتها المختلفة ، وإظهار مدى اهتمام وحرص المؤسسة على الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات ، وذلك من خلال استحداث وتطوير الوسائل التي تكرس ذلك وتوصله وتدعمه لدى المتعاملين مع المؤسسة ، وتوجد التواصل مع العملاء لتكوين رأي عام وقناعة تامة لدى العملاء في مصداقية المؤسسة والتزامها الشرعي .

١٣- العمل من خلال إدارة التدريب والبحوث والدراسات على إعداد الدراسات التفصيلية حول القضايا والأنشطة ذات الأهمية ، والتي تتطلب عناية خاصة من النواحي الشرعية ، ومراجعة ذلك في كتب الفقه .

١٤- تحضير ما يتوقع الحاجة إليه فيما يخص الأسئلة التي ستطرخ على جدول أعمال الهيئة فقد يستدعي الجواب الإطلاع على فتاوى سابقة للهيئة أو فتاوى هيئات رقابة شرعية أخرى أو قرارات مجتمع أو ندوات أو مؤتمرات ، وهذا ضروري لاسترشاد الهيئة وسلامة قراراتها .

١٥- متابعة المجتمعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والتحضير لها ، ورصد النتائج والتوصيات التي تصدر عن هذه المجتمعات ومتابعة تزويده الإدارات بها .

١٦- العمل على تجميع الفتاوى والمقررات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ، ثم عرضها على الهيئة لتقرر ما يتم نشره منها باعتبارها مرجعا شرعيا ومستندا رسميا .

١٧- إعداد التقرير النهائي للرقابة الداخلية أخذًا في الاعتبار أهم ما ورد في التقارير الدورية ويتم مناقشة هذا التقرير مع هيئة الرقابة التي ستبني على هذا التقرير تقريرها الخاتمي (١) .

---

(١) هذه المهام مماثلة مع تعديلات وإضافات من لائحة الرقابة الشرعية لشركة ( دار الاستثمار الكويتية ) .

### ثالثاً : التقارير الدورية

ستعين الهيئة في شمول نظرتها لواقع المؤسسة وموظفيها وإداراتها وقاعاتها المصرفية ومقار البيع وسائر الأنشطة بالتقارير اللازم رفعها للهيئة بصفة دورية وتتع مسؤولية هذه التقارير على المراقب الداخلي وهو المراقب الشرعي وقد يكون منفرداً ، أو يساعد مكتب متخصص تبعاً لسعة أعمال المؤسسة - كما سبقت الإشارة - ، ويجب أن تتضمن هذه التقارير على الخصوص نتائج متابعة العقود والفتاوی التي أقرتها الهيئة ومدى تطبيقها على الوجه الذي حدته الهيئة ، وتحديد الإشكالات العملية التي ربما حالت دون تطبيق قرار الهيئة كاملاً أو جزءاً منه .

### رابعاً : التقرير الخاتمي

التقرير الخاتمي هو شهادة هيئة الرقابة الشرعية على سير المؤسسة المالية الإسلامية إيجاباً أو سلباً وهو إقرار بواقع المؤسسة خلال فترة زمنية سابقة (الحساب الخاتمي) ، ويجب أن يكون هذا التقرير كافياً وشافعاً مما يتضمنه وما تعنيه هذه الشهادة ، ولذا يجب أن يتضمن عدة أمور على وجه التحديد والتصريح .

الإقرار بأن معاملات وعقود وأنشطة المؤسسة تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، أو أن أعمالها أو بعضها لم تتم وفق أحكام الشريعة ، وفي هذه الحال ينبغي أن تبين تلك المخالفات وتحدد مسؤوليتها باعتبارها الهيئة المراقبة التي تملك إلزامية القرار ، وتحديد الإدارة المعنية المسئولة عن التنفيذ .

بيان مدى تعاون مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة والموظفين مع هيئة الرقابة الشرعية ، وأنهم لم يمانعوا في إطلاع الهيئة على ما تحتاجه من وثائق ومستندات ونحوها .

تحديد أي كسب غير مشروع ترتب لصالح المؤسسة ، وتحديد أسبابه وطرق صرفها .

تقدير مبالغ الزكاة الواجبة على احتياطيات المؤسسة ، ومبالغ الزكاة عامة إذا كانت المؤسسة موكلاً بإخراجها عن عموم المساهمين ، ونص النظام الأساسي على ذلك .

ونشير هنا إلى أنه يجب أن تكون صيغة إقرار الهيئة التي ستقرأ في الجمعية العمومية واضحة وصريحة ودقيقة في التعبير عن واقع المؤسسة عن الفترة السابقة ، ومن المهم الإشارة إلى بيان نطاق إطلاع الهيئة حتى تقرر أن أعمال المؤسسة كلها على وفق أحكام

الشريعة الإسلامية إذا كانت قد اطلعت فعلاً على كل أعمال المؤسسة ، أو تقرر أن أعمال المؤسسة التي تم عرضها واطلعت عليها الهيئة على وفق أحكام الشريعة الإسلامية - وهي العبارة المعهودة في تقارير الهيئات - وإن كان فيها سلامة للهيئة ونبرئه للذمة عما خفي أو لم يتم عرضه ، إلا أنها في الوقت ذاته تحمل إيماء وإشارة إلى أنه ربما كان من أعمال المؤسسة ما ليس شرعاً ، أو لم يعرض على الهيئة ، وهذا يقلل من الاطمئنان إلى إقرار الهيئة فالواجب هو أن يكون إقرارها أكثر وضوحاً فقر كإقرار المراقب الخارجي إقراراً شاملًا لكل معاملات المؤسسة ، ولا شك أنها إنما تقر إقراراً شاملًا إذا كانت تملك أدوات وأساليب الرقابة عليه وفق ما ذكرناه وبخاصة الرقابة الداخلية الفعالة .

وفي تحديد نطاق الإقرار أيضاً يجب أن تحدد الهيئة نطاق إقرارها ومسؤوليتها في الجوانب الشرعية وعليها تقع مسؤولية التأكيد من أن المؤسسة تعمل على وفق أحكام الشريعة وتقع على إدارة المؤسسة مسؤولية التنفيذ ، ولا أرى ما نص عليه معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حين طلب أن يشتمل تقرير الهيئة على العبارة التالية " تقع مسؤولية التأكيد من أن المؤسسة تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة ، أما مسؤوليتنا فتحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات المؤسسة ، وفي إعداد تقرير لكم " <sup>(١)</sup> ، فالتأكد من عمل المؤسسة وفق أحكام الشريعة هو من مسؤولية الهيئة ، والتعهد والالتزام بالتطبيق لما تقرره الهيئة تقع مسؤوليته على الإدارة .

ومن محسنات التقرير أن يزجي الشكر دون إسراف للقائمين على المؤسسة لحسن إدارتهم والتزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتعاونهم التام مع هيئة الرقابة الشرعية .

**هذا وبالله التوفيق**

**والحمد لله رب العالمين**

---

(١) معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) صفحة : ٦ .